بيان اثر الأزمات المالية على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة باستخدام اختبارات الضغط
دراسة تطبيقية في مصرف آشور الدولي التجاري المدرج في سوق العراق للأوراق المالية
Statement of the impact of financial crises on the capital adequacy ratio and taxable income using stress tests
An applied study at the Ashur International Commercial Bank, which is listed on the Iraq Stock Exchange

م. حيدر كاظم نصر الله التميمي
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية - قسم المحاسبة

المستخلص

يهدف البحث إلى تقييم قدرة المصرف عينة البحث على مواجهة الأزمات المالية وبيان اثر هذه الأزمات على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة وانسجاماً مع أهداف البحث تم صياغة فرضيتين الأولى (إن فرض سيناريو قليل وشديد القوة يركز على مبلغ الائتمان وتركزه يحدث أزمة مالية للمصرف عينة البحث يؤثر على نسبة كفاية رأس المال للمصرف عينة البحث) إما الفرضية الثانية (إن فرض سيناريو قليل وشديد القوة يركز على مبلغ الائتمان وتركزه يحدث أزمة مالية للمصرف عينة البحث يؤثر على الدخل الخاضع للضريبة للمصرف عينة البحث) وقد تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات أهمها (إن نتيجة اختبارات مخاطر الائتمان أدت إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال من 271% إلى 241% وفق السيناريو الأول الأقل شِدَّة ، أمَّا وفق السيناريو الثاني الأكثر شِدَّة فإنَّ نسبة كفاية رأس المال قد انخفضت إلى 173%) وبناءً على استنتاجات البحث يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها (التركيز على اختبارات الضغط كونها أداة لتحديد مدى قدرة المصارف على مواجهة الأزمات عن طريق قياس آثار الاختبار على كل من ملاءة رأس المال والربحية وتقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص الخسائر الكبيرة المحتملة فهي أداة لتحقيق الاستقرار المالي) .

الكلمات الافتتاحية : الأزمات المالية ، اختبارات الضغط ، نسبة كفاية رأس المال ، الدخل الخاضع للضريبة .

Abstract

The research aims to assess the ability of the research sample bank to cope with financial crises and to show the impact of these crises on the capital adequacy ratio and taxable income. Affects the capital adequacy ratio of the research sample bank (either the second hypothesis) imposing a small and very strong scenario that focuses on the amount and concentration of credit causes a financial crisis for the research sample bank affects the taxable income of the research sample bank) and a number of conclusions have been reached, the most important of which are (that The result of the credit risk tests led to a decrease in the capital adequacy ratio from 271% to 241% according to the first less severe scenario, while according to the second most severe scenario, the capital adequacy ratio decreased to 173%) and based on the research findings, the researcher recommends a set of recommendations, the most important of which are (Focus on stress tests as a tool to determine the extent of banks' ability to face crises by measuring the effects of the test on both capital adequacy and profitability and evaluating the ability of banking capital to Absorption of potential large losses is a tool for achieving financial stability.

Key words: financial crises, stress tests, capital adequacy ratio, taxable income.

المقدمة

إنَّ المصارف التجارية العراقية على الرغم من احتفاظها بنسب جيدة لكفاية رأس المال إلاّ أنَّها معرَّضة للوقوع في الأزمات المالية ومن اجل الابتعاد من خطر هذه الأزمات ينبغي إتباع سياسة متحفظة أو مواجهتها ونظراً لتكرار حدوث الأزمات المالية المصرفية ينبغي التركيز على استخدام تقنيات حديثة تمكن المصارف من اختبار قدرتها على مواجهة هذه الأزمات وكذلك بيان أثرها على كل من نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة ومن اجل التعرف على هذه الأثر تم اختبار المصرف عينة البحث باستخدام سيناريو اختبارات الضغط المصرفي الذي يعرض المصرف إلى أزمة مالية ومن ثم بيان قدرته على مواجهة هذه الأزمة وكذلك بيان أثرها على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة ومن اجل بيان هذه الأثر تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث استعرض في المبحث الأول منهجية البحث أما فيما يتعلق بالمبحث الثاني فقد استعرض الإطار النظري للبحث ، بينما المبحث الثالث ركز على الجانب التطبيقي للبحث، وأخيراً تم استعرض أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث .

المبحث الأول
منهجية البحث

تمهيد

يركز هذا المبحث على منهجية البحث التي تعد المسار الميداني للبحث والطريقة العلمية المنظمة لتحديد مشكلة البحث وكيفية معالجتها بالشكل الذي يضمن الاختيار الموضوعي لفرضياتها وتحقيق ألأهداف التي تم صياغتها وكما يأتي :

أولاً: مشكلة البحث

إن الأزمات المالية تشكل تحديا كبيرا لعمل المصارف التجاري خصوصا بالوقت الحالي والسبب هو كثرة المخاطر والأزمات المالية المصرفية المتعلقة بمخاطر كثيرة أهمها مخاطر الائتمان والتركز الائتماني ولكي يتم بيان اثر هذه الأزمات المالية على كل من كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبية يمكن صياغة مشكلة البحث كما يلي :

هل إن الأزمات المالية المصرفية التي من المكن إن يتعرض لها مصرف آشور الدولي بسبب مخاطر الائتمان والتركز الائتماني لها أثر على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة ؟

ثانياً : أهمية البحث

يمكن بيان أهمية البحث من خلال التركيز على الجانب النظري للأزمات المالية المصرفية ونسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة لمصرف آشور الدولي وتسليط الضوء على اختبارات الضغط كوسيلة للتعرُّف على مدى قدرة هذا المصرف على مواجهة الأزمات المالية المصرفية وبيان أثر هذه الأزمات على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة .

ثالثاً : أهداف البحث

يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

تقييم قدرة المصرف عينة البحث على مواجهة الأزمات باستخدام اختبارات الضغط المصرفي من خلال افتراض سيناريو خفيف وآخر شديد يركز على مبلغ الائتمان وتركيز هذا الائتمان لكي يتم بيان اثر الأزمة التي تحدث للمصرف نتيجة هذه السيناريو على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة .

رابعاً : فرضية البحث

انسجاماً مع أهداف البحث ومن خلال مشكلة وأهمية البحث، يسعى الباحث إلى اختبار فرضيتين رئيسة وكما يأتي :

1. إن فرض سيناريو قليل وشديد القوة يركز على مبلغ الائتمان وتركزه يحدث أزمة مالية للمصرف عينة البحث يؤثر على نسبة كفاية رأس المال للمصرف عينة البحث .
2. إن فرض سيناريو قليل وشديد القوة يركز على مبلغ الائتمان وتركزه يحدث أزمة مالية للمصرف عينة البحث يؤثر على الدخل الخاضع للضريبة للمصرف عينة البحث .

خامساً : مجتمع وعينة البحث

إن مجتمع البحث هو المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بينما عينة البحث هو مصرف آشور الدولي بالاعتماد على القوائم المالية لعام 2019 .

المبحث الثاني
الإطار النظري للبحث
(الأزمات المالية المصرفية ، اختبارات الضغط ، كفاية رأس المال ، الدخل الخاضع للضريبة)

تمهيد

أن هذا المبحث يستعرض وبشكل مختصر أربعة جوانب مهمة بالبحث الأول سيكون متعلق بالأزمات المالية المصرفية التي تتعرض لها المصارف والثاني يركز على سيناريوهات اختبارات الضغط والثالث يستعرض نسبة كفاية رأس المال في المصارف التجارية العراقية وأخيرا ألتركيز على الدخل الخاضع للضريبة .

أولا : الأزمات المالية المصرفية

تعرف ألازمه بشكل عام بأنَّها نقطة تحوُّل وحالة عدم الاستقرار ينتج عنها تغيير حاسم لعمل الشركة قد يُولّد نتائج مرغوبة فيها أو غير مرغوب فيها (Fink , 1986: 15) وتعرف الازمة المالية بأنَّها موقف طارئ يسبب ارتباك في الأحداث اليومية للشركة ومجموعة من التفاعلات التي ينتج عنها تهديدات ومخاطر مادية ومعنوية لمصالح الشركة والذي يستوجب اتخاذ قرارات سريعة بوقت محدَّد و ظروف غير مستقرة ونقص بالمعلومات . (عجوة وكريمان ، 2005 ، 166) وتعرف من قبل الباحث بأنها جميع الأوضاع المالية غير المستقرة داخل الشركة التي تؤدي إلى تحقيق نتائج تضر بالمركز المالي للشركة .

وللأزمة المالية آثار كبيرة على الشركة يمكن بيانها بشكل مختصر وكما يلي : (السيسي ، 2003 :84) :

1. حدوث انكماش اقتصادي حاد .
2. زيادة مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية .
3. إفلاس المنظَّمات المالية وضعف الثقة في النظام المصرفي .
4. تراجع مُعدَّل نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية .
5. هروب المستثمرين الأجانب بسبب عدم ثقتهم بالاقتصاد الوطني مما يُشكّل ضغطاً على أرصدة العملات الأجنبية وبالتالي انهيار قيمة العملة المحلية .
6. توقُّف المشاريع التي يعتمد تمويلها على المنظَّمات المالية الداخلية أو الخارجية وزيادة النفقات من أجل إصلاح النظام المالي المتدهور .

هنالك أنوع عديدة للأزمات المصرفية التي تعتبر أحد أشكال الأزمة المالية وتُعرَّف على أنَّها حالة إعسار مالي للمصرف ونقص في السيولة مما يجعله غير قادر على تلبية التزاماته و يزيد المخاوف لدى المودعين وبالتالي زيادة الإقبال على سحب الودائع فيعجز المصرف عن توفير السيولة النقدية لتغطية تلك السحوبات مما يُعرَّضه للوقوع بالأزمة وهذه الأزمة أمَّا أن تكون أزمة فردية مقتصرة على فشل مصرف واحد دون تأثير على القطاع المالي والقطاع الحقيقي أو أنْ تكون أزمة نظامية حيث تمتد إلى المؤسسات المالية الأخرى وتُؤدّي إلى انقطاع الخدمة المالية والمصرفية وبالتالي التأثير على القطاع الحقيقي ، والأزمة المصرفية نوعان هما (المكاوي ، 2012 : 63) :

1. أزمة السيولة : وتحدث هذه الأزمة عندما يقوم المصرف بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة قليلة من السيولة لمواجهة السحوبات اليومية فقط مما يجعله عاجزاً عن تلبية السحوبات المفاجئة للمودعين فإنَّ هذا يُؤدّي إلى وقوع المصرف بأزمة ، وأنَّ انتقال هذه الأزمة إلى أكثر من مصرف تسمى أزمة مصرفية شاملة أي بمعنى عدم وجود استقرار مصرفي وبالتالي انعدام ثقة المواطن بالمصارف وزيادة الإقبال على سحب الودائع وتفاقم الأزمة .
2. أزمة الائتمان : وبالعكس ففي هذه الأزمة فإنَّ المصرف يحتفظ بالودائع ويرفض منح القروض للمستثمرين خوفاً من عدم قدرته على الوفاء بطلبات السحب وفي هذه المرحلة تكون الأزمة غير شاملة فهو عدم استقرار مصرفي ولكن لا يترافق مع التأثيرات الأخرى .

هنالك الكثير من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المصرفية يمكن بيان أهم هذه الأسباب من خلال النقاط الآتية :

1. التحرر المالي المبكّر : يقصد بالتحرر المالي إزالة القيود المفروضة على القطاع المالي ومع إزالة هذه القيود قد تحدث أوضاعاً جديدة لم يتعوَّد عليها النظام المصرفي يمكن أن تُؤدّي إلى حدوث أزمة مصرفية في حال لم يقابلها الحجم المناسب من الاحتياطيات والإجراءات .
2. سياسات سعر الصرف : إنَّ لسعر الصرف دوراً كبيراً في أزمة النظام المصرفي وإنَّ أسعار الصرف المتغيرة تؤدّي إلى حدوث تقلبات كبيرة في معدل الناتج القومي ، أمَّا أسعار الصرف الثابت فهي تضعف من قدرة المصرف على مواجهة الصدمات الخارجية حيث تزيد نسبة العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي انخفاض المعروض النقدي وارتفاع أسعار الفائدة وفي النهاية يُؤدّي إلى انخفاض الائتمان المصرفي .
3. سياسات الإقراض : قد تقوم بعض المصارف بالتوسُّع في سياسة الإقراض وذلك في مرحلة الازدهار الاقتصادي بدافع المنافسة والحصول على حصة أكبر من السوق أو نتيجة للتدخل الحكومي المتزايد والضوابط غير المحكمة على الإقراض المتمثّلة بممارسات الإدارة غير الصحيحة (إقراض بعض المسؤولين السياسيين ، إقراض بعض أعضاء مجالس الإدارة)
4. ارتفاع نسبة القروض إلى حقوق الملكية مما يزيد من خطر الانهيار خاصةً في وقت الأزمات الاقتصادية .

(محمد ، 2016 : 2)

5. ضعف الأطر القانونية والنظام المحاسبي : إنَّ ضعف النظم المحاسبية المتَّبعة وكذلك إجراءات الإفصاح المحاسبي تُعدُّ من معوقات فعالية السوق والإشراف الفعَّال على المصارف لأنَّه لا يمكن تحقيق رقابة فعالة على إدارة وتنظيم المصارف بدون وجود معلومات دقيقة وشاملة ، كما أنَّ ضعف النظام القانوني المنظم للعمليات المصرفية وعدم الإلتزام بالحد الأقصى للقروض الممنوحة لمقترض واحد ونسبتها من رأس المال يُؤدّي إلى حدوث أزمة مالية مصرفية (حسين ، 2008 : 34) .
6. أثر العدوى : إنَّ حدوث فشل في اقتصاد معيَّن أو أزمة مالية كبيرة في إحدى الدول يمكن أن تُؤثّر على الدول الأخرى نتيجة العولمة والترابط العالمي ومثال على ذلك الأزمة التي حدثت عام 2008 واضطراب اقتصاد الولايات المتحدة انعكس على جميع اقتصاديات الدول المرتبطة بالاقتصاد الأمريكي وهذا ما يسمى بالعدوى .
7. ضعف آليات الرقابة المصرفية : إنَّ لآليات الرقابة دوراً كبيراً في المحافظة على سلامة النظام المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص ، ودورها يتمثَّل في المتابعة والتأكُّد من أنَّ وحدات القطاع المصرفي تعمل ضمن ضوابط العمل المصرفي السليم والعمل على تفادي الأزمات ومنع انتشارها ، ويُعدُّ القيام بعمليات الرقابة المصرفية الفعَّالة من مهمات السلطات النقدية خاصة في ظل انتهاج سياسة التحرير المالي .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ القطاع المصرفي العراقي يعاني من مجموعة من المشكلات التي يمكن أن تُؤثّر في قدرته على مواجهة الأزمات ، مثل المشكلات المتعلقة بالتشريعات والقوانين والتعليمات التي تقيد عمل المصارف وتمنها من التوسع والتطور وعدم وضوح السياسة الاقتصادية والفساد الإداري والتسلُّط وتبعية المصارف الحكومية ومجالس إدارتها وضعف الوعي المصرفي و الثقة حيث إنَّ أغلبية الناس يتعاملون بالنقد دون الاعتماد على بطاقات الائتمان وكذلك ضعف كفاءة أنظمة المعلومات المستخدمة والإمكانات التكنولوجية والرقابة (سعد ، 2015 :31).

وأخيرا يمكن بيان أهم السياسات المتَّبعة لمواجهة الأزمات المصرفية وكما يلي (التوني ، 2004 : 10) :

1. تطوير وتفعيل أفضل البرامج والأنظمة للتنبؤ بالمخاطر والأزمات المصرفية قبل حدوثها وبالتالي يمكن منعها أو الحد من آثارها السلبية .
2. زيادة الحد الأقصى لرأس المال المدفوع والمصرَّح لتعزيز قدرة المصارف على تلبية التزاماتها الحالية والمستقبلية .
3. دعم النظام المحاسبي والقانوني وزيادة الشفافية والإفصاح ومواجهة الآثار السلبية لسياسة سعر الصرف على أعمال المصارف .
4. إعطاء استقلالية اكبر للمصارف المركزية وفتح المجال لمصارف جديدة سواء كانت أجنبية أو محلية وذلك لزيادة المنافسة والحد من انتشار احتكار القِلَّة .
5. تقليل المخاطر التي يمكن أن يتعرَّض لها القطاع المصرفي والتي تكون تحت التحكُّم الداخلي للدولة عن طريق أساليب التنويع والاحتفاظ بنسب جيدة من الاحتياطيات المالية لمواجهة تلك المخاطر والتقلبات .
6. وضع آلية ملائمة لتنظيم العمل المصرفي بالإضافة إلى تصميم نظام رقابة مصرفية فعَّال يعمل على تعديل وتقليل المخاطر التي يمكن أن تتعرَّض لها المصارف .

ثانيا : سيناريوهات اختبارات الضغط

تعرف اختبارات الضغط على أنَّها تقنية لإدارة المخاطر تستخدم لتقييم الحالة المالية للمصرف أثناء حصول حدث معين أو تغير في مجموعة من المتغيرات المالية وأنَّ هذه الاختبارات تتعلَّق بالظروف الاستثنائية ولكن المعقولة وتُعدُّ أداة مهمة للإدارة العليا وذلك لاستخدامها في صنع إستراتيجية الأعمال وإدارة المخاطر وقرارات إدارة رأس المال (Guideline , 2009 : 2) . وتعرف بأنها مجموعة اختبارات شديدة وخفيفة الأثر ممكنة الحدوث تستخدم في تقييم قدرة المصارف على الصمود والاستمرار في حال حدوث صدمات مالية أو مخاطر مرتفعة (صندوق النقد العربي ، 2018 : 7) . وتعرف من قبل الباحث بأنها مجموعة من الاختبارات التي تكون على شكل سيناريو خفيف وقوي يتم تطبيقها على البيانات المالية للمصرف لمعرفة مدى تأثره بالتغيرات المالية التي تحدث نتيجة هذه السيناريوهات وبالتالي تقييم قدرته على مواجهة الازمات التي تحدث نتيجة هذه الاختبارات .

إنَّ لاختبارات الضغط المصرفي أهمية كبيرة للمصارف ويمكن بيانها عن طريق الآتي :

1. تقييم قدرة المصارف على الصمود في الأوضاع الصعبة عن طريق قياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال .
2. تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها المصارف في نماذج العمل المختلفة .
3. تحديد الأموال اللازمة لمواجهة الخسائر في حال حدوث الصدمات .
4. تساعد في تقدير مخاطر الانكشاف المحتملة في ظل أوضاع صعبة وبالتالي تُمكّن المصارف من التحوُّط جيداً لمثل هذه الأوضاع وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهتها .

5. تُمكّن مجالس الإدارة والإدارات العليا في المصارف من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتناسب أو قريبة من المخاطر المقبولة لدى المصرف . (الكيلاني ، 2019 : 17) .

وهي تهدف بشكل أساسي إلى تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه المصرف والسيطرة عليها ومن ثم المساعدة في التخطيط الرأسمالي للمصرف عن طريق التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر والصدمات والهدف الآخر والذي لا يقل أهمية عن الهدف الأول هو تعزيز ثقة الرأي العام باستقرار القطاع المصرفي وذلك بواسطة نشر نتائج اختبارات الضغط وذلك لطمأنة الجمهور بأنَّه قادر على تحمُّل الصدمات والمخاطر المرتفعة وتقسم اختبارات الضغط إلى نوعين وكما يلي (صندوق النقد العربي ، 2009 : 36) :

1. اختبارات الضغط ذات المتغير الواحد : وتُسَّمى أيضاً اختبارات الحساسية والهدف منها تقييم مدى حساسية الوضع المالي للمصرف لمتغير معين ومقارنته مع حساسية المتغيرات الأخرى حيث تأخذ بالحسبان حساسية محفظة المصرف لنوع واحد من المخاطر ويتم دراسة تأثير كل متغير على حِدة على الوضع المالي للمصرف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى وتُقسَّم سيناريوهات المخاطر وفق هذا المنهج كما يلي : (ANB ، 2006 : 1)

أ. اختبارات مخاطر الائتمان وتتضمَّن إخضاع مكونات المحفظة الائتمانية للمصرف من قروض وتسهيلات والتي من المحتمل أن تتعرَّض للمخاطر إلى اختبارات ضغط شديدة وفق نسب افتراضية .

ب. تزيد من درجة مخاطرتها وتُحدَّد هذه النسب اعتماداً على تعليمات السلطة النقدية والظروف الاقتصادية العامة لكل اقتصاد .

ت. اختبارات مخاطر التركُّز الائتماني وتشمل السيناريوهات على احتمال تعثُّر سداد أكبر المقترضين للتسهيلات الائتمانية الممنوحة أو احتمال تعثُّر التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المهمة مثل قطاع الرهن العقاري و القطاع الزراعي و القطاع الصناعي أو احتمال خسارة المصرف لأكبر ودائع لديه .

ث. اختبارات مخاطر السوق وتشمل السيناريوهات على تخفيض القيمة العادلة للأسهم ومؤشر السوق المالي بنسب تُحدّدها السلطة النقدية المشرفة على المصارف كما يتم تخفيض أسعار السندات إضافة إلى سيناريوهات تخفيض أسعار صرف العملة وكذلك سيناريوهات تقلُّبات أسعار الفائدة بنسب مختلفة تتناسب مع احتمالية وقوعها .

ج. اختبارات مخاطر السيولة وتتضمَّن هذه الاختبارات سيناريوهات انخفاض الموجودات السائلة للمصرف والذي يعرّضه إلى خسائر مالية نتيجة عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها .

2. اختبارات الضغط ذات المتغيرات المتعددة : أنَّ هذه الاختبارات تعمل على تقييم أثر عدة متغيرات لمجموعة من المخاطر على الوضع المالي للمصرف وتشتمل على نوعين من الاختبارات وهي :

أ. اختبارات السيناريوهات التاريخية : وتتم صياغة هذه السيناريوهات بناءً على أحداث تاريخية حدثت في الماضي ومن الممكن أنْ تحدث في الوقت الحاضر أو المستقبل .

ب. اختبارات السيناريوهات الافتراضية : وتعتمد هذه السيناريوهات على أحداث افتراضية ولكنها ممكنة الحدوث والتي تُؤثّر بشكل سلبي على أداء المصارف .

وهنا ينبغي الإشارة إلى انه سيتم التركيز بهذا البحث بالجانب العملي على سيناريو اختبارات الضغط الخاصة بالائتمان والتركز الائتماني لكي يتم تقييم قدرة المصرف على مواجهة الأزمة التي تحدث نتيجة السيناريو المفترض وكذلك بيان اثر هذه الأزمة على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة .

ثالثا : كفاية رأس المال

تعرف كفاية رأس المال بأنها قدرة المصرف على تحمل المخاطر معتمداً على رأس ماله والاحتياطيات ويكون عن طريق الاحتفاظ بمقدار محدد من الأموال بالنسبة للأصول المستثمرة (محمد ، 2013 : 15). وتعرف كذلك بأنها نسبة رأس مال المصرف إلى درجة المخاطر لدية وهذه النسبة تعتبر مؤشر على إمكانية المصرف في تسديد التزاماته (الحريث وحزوري ، 2018 : 248). وتعرف من قبل الباحث بأنها حاجة المصرف إلى أموال إضافية لحمايته من المخاطر المالية أي تحقيق توازن بين حجم المخاطر المتوقعة ورأس المال .

إن نسبة كفاية رأس المال لها أهمية كبيرة ويمكن بيان هذه الأهمية من خلال الآتي (يونس مونة ، 2015 : 25):

1. يعتبر رأس المال صمام الأمان الذي يعتمد علية المصرف لتجنب المخاطر التي تحدث نتيجة الازمات المالية .
2. ان نسبة كفاية رأس المال تحقق التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال .
3. تعتبر كفاية رأس المال مصدر الثقة لدى المودعين الحالين والمرتقبين .
4. يعتبر معيار كفاية رأس المال من اهم المعايير المستعملة في تقييم قدرة المصارف التجارية فكلما كانت نسبة كفاية رأس المال مرتفعة كلما ارتفع تصنيف المصرف .

أما فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال فهي كما يلي :

1. نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع : تعدّ نسبة كفاية رأس المال من أقدم وأشهر النسب التي استعملت في العمل المصرفي لقياس كفاية رأس المال وأن الأساس الذي تقوم عليه هو مدى القدرة على التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة الودائع عن (10%) وتعد مقياســاً ملائماً لقياس كفاية رأس المال وكلما زادت الودائع التي تتســلمها المصــارف عن هذا الحد زادت مخاطر المصــرف تجاه المودعين إذ يصــبح رأس المال غير كاف لمواجهة ما يسـحب من الودائع (الحسـيني والدوري : 2000 : 85) .
2. نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الكلية : استعملت هذه النسبة بسبب عيوب المقياس السابق إذ تشير هذه النسبة إلى مدى استعمال رأس مال المصرف لتمويل الموجودات الكلية وهو يمتاز عن المقياس الأول بكونه يربط راس المال الممتلك بالموجودات التي ينبغي أن يمتص راس المال أية خسارة ناجمة عن استعمالها .
3. نسـبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة : تقوم هذه النسـبة بتصـنيف موجودات المصـرف إلى موجودات خطرة وعديمة الخطورة ويقصـد بالموجودات الخطرة كل الموجودات مطروحاً منها الأرصـدة النقدية في الصـندوق ولدى البنك المركزي وصافي الودائع لدى المصارف الأخرى وسندات الحكومية .
4. نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة المرجحة : تمتاز هذه النسبة بأنها تميز بين الأنواع المختلفة للموجودات على وفق درجة مخاطرتها إذ تحدد لكل مجموعة منها نسـبة تعبر عن رأس المال الممتلك اللازم لإسـنادها ثم تجمع مبالغ رأس المال اللازمة لكل مجموعة من هذه الموجودات ســوية، وتقارن برأس المال الممتلك الفعلي، لمعرفه الفارق بينهما، فأن كان الأخير يزيد على الأول كان رأس المال متيناً، وفي حالة زيادة المطلوب على الفعلي فأن الأمر يتطلب زيادة الفعلي لبلوغ الحد الأدنى المطلوب ((الشماع : 2004:117) .

رابعا : الدخل الخاضع للضريبة

إن تحديد مفهوم نهائي للدخل أمراً غير مرغوب فيه من جانب التشريعات الضريبية، لما قد تفرضه عملية تحديد مفهوم قاطع للدخل الضريبي من قيود والتزامات قد تحد من إمكانية إجراء تعديلات يرى المشرع ضرورتها في أي وقت فضلا عن إلى صعوبة إيجاد تعريف عام ومناسب للدخل الضريبي الذي يختلف من دولة لأخرى ومن وقت لأخر باختلاف الظروف مما أدى إلى عدم التوصل إلى أتفاق في التطبيق العملي على مفهوم عام للدخل الخاضع للضريبة .

هناك نظريتان لتحديد مفهوم الدخل الخاضع للضريبة الأولى تسمى نظرية المصدر أو المنبع ويعرف الدخل على وفق هذه النظرية بأنه كل قوة شرائية جديدة تتدفق بصفه دورية في مدة زمنية معينة ، بحيث يمكن استهلاكها من دون المساس بمصدرها، وان خصائصه وفقا لهذه النظرية هي الدورية وبقاء المصدر واستغلاله والقابلية للتقدير نقداً وأخيرا قوة شرائية جديدة (الكعبي، 2003 : 38- 42) . أما النظرية الثانية فتسمى نظرية زيادة القيمة الايجابية ويعرف الدخل وفق هذه النظرية بانة القيمة النقدية للزيادة الصافية الحاصلة في قدرة الشخص الاقتصادية بين نقطتين من الزمن لذلك فأن الدخل بحسب هذه النظرية هو كل أثراء يحصل عليه الإنسان ولو حدث مرة واحدة أو جاء عفواً وعرضياً بلا مجهود أو مال، فالدخل بحسب هذه النظرية يصبح شاملاً للربح والفوائد، والأرباح التجارية والصناعية، والأجور والرواتب، و الهبات والتركات، وأرباح اليانصيب، والأرباح الناجمة عن بيع الأصول الثابتة (البطريق : 2005 , 128) .

أما فيما يتعلق بالفرق بين الدخل الخاضع للضريبة والدخل المحاسبي فيمكن بيانه من خلال النقاط الآتية (الفار، 2010 : 36) :

1. الاختلاف من حيث الإيرادات والمصروفات : وهذا يعني إن بعض الإيرادات لا يتم الاعتراف بها عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة، بينما يعترف بها عند احتساب الدخل المحاسبي مثل إرباح بيع الموجودات الثابتة .
2. الاختلاف من حيث الإعفاءات الضريبية : وهنا سبب الاختلاف متعلق بالإعفاءات التي نص عليها قانون ضريبة الدخل بموجب قانون ضريبة الدخل والتي تؤخذ بالاعتبار عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة بينما هذه الإعفاءات لا يتم اعتمادها عند احتساب الدخل المحاسبي .

المبحث الثالث
الجانب التطبيقي للبحث
(بيان اثر الأزمات المالية على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة)

تمهيد

يركز هذا المبحث على تطبيق اختبارات الضغط وفقا لسيناريو مفترض موضوع من قبل البنك المركزي العراقي على كل من مخاطر الائتمان والتركز الائتماني لكي تحدث أزمة مالية للمصرف عينة البحث ومن ثم بيان مدى قدرة المصرف على تحمل هذه الأزمة المالية نتيجة هذا السيناريو وبيان اثر هذه الأزمة على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة للمصرف عينة البحث .

أولا : **اختبارات مخاطر الائتمان**

إن سيناريو اختبارات مخاطر الائتمان يركز على فرضية ارتفاع الديون غير المنتجة وهي القروض التي لم تَعد تحقُّق الإيرادات للمصرف أو تلك القروض التي تكون على درجة كبيرة من المخاطر بحيث لا يتمكَّن المصرف من تحصيلها خلال مدة معقولة وتقسم على ثلاثة أقسام (الائتمان دون المتوسط ، الائتمان المشكوك في تحصيله ، الائتمان الخاسر) ويكون ارتفاع هذه الديون (القروض) وفق سيناريو الصدمة بنسب معيّنة وسيتم تطبيق اختبار مخاطر الائتمان للمصرف عيّنة البحث وفق سيناريوهين وكما يلي :

1. السيناريو الأول الأقل شِدَّة : ارتفاع الديون غير المنتجة بنسبة 50% من رصيدها يساوي مبلغ الصدمة الأقل شدة.
2. السيناريو الثاني الأكثر شِدَّة: ارتفاع الديون غير المنتجة بنسبة 200% من رصيدها يساوي مبلغ الصدمة الأكثر شدة .

ثم يتم طرح مبلغ الصدمة من الديون المنتجة وإضافتها للديون غير المنتجة وفقاً للأهمية النسبية لكل قسم وبعد ذلك يتم بناء المخصَّصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب المخصَّص للديون غير المنتجة والفرق بين المخصَّص قبل الصدمة والمخصَّص بعد الصدمة يُعدُّ مقدار الخسارة التي يمكن أن يتعَّرض لها المصرف في حال وقوع الصدمة مما يؤثر على أرباحه وعلى نسبة كفاية رأس المال ، ولأجل احتساب نسبة كفاية رأس المال بعد الصدمة يتم طرح مقدار الخسارة من إجمالي رأس المال وكذلك زيادة الموجودات المرجَّحة بالمخاطر بمقدار الخسارة وكالآتي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي والمساند} - \text{الفرق بين المخصَّصات}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر} + \text{الفرق بين المخصَّصات}} \times 100$$

ومن خلال الاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث يمكن تطبيق اختبارات مخاطر الائتمان وفقا للسيناريوهات المقترحة أعلاه وكما مبين بالجدول رقم (1) .

الجدول رقم (1) تطبيق اختبار مخاطر الائتمان للمصرف عينة البحث وفقا للسيناريو الأول والثاني
(المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل		قبل الصدمة		بعد الصدمة (السيناريو الأقل شِدَّة)		بعد الصدمة (السيناريو الأكثر شِدَّة)	
		الرصيد	مقدار المخصَّص	ارتفاع الديون غير المنتجة بنسبة50%من رصيدها	المخصَّص المطلوب بعد الصدمة	ارتفاع الديون غير المنتجة 200%	المخصَّص المطلوب بعد الصدمة
الائتمان المنتج	جيد	123201930	2464039	120092743	2401855	110765182	2215304
	متوسط	259276520	25927652	252669497	25266950	232848430	23284843
الائتمان غير المنتج	دون المتوسط	263704	65926	360866	90217	652352	163088
	المشكوك في تحصيله	193921	96961	291083	145542	582569	291285
	الائتمان الخاسر	18974794	18974794	28496680	28496680	57062335	57062335
	مجموع الائتمان غير المنتج	19432419	19040720	29148629	28732439	58297256	57516708
المجموع الكلي		401910869	47432411	401910869	56401244	401910869	83016855

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث لعام 2019

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (1) الذي ركز على تطبيق اختبار مخاطر الائتمان للمصرف عينة البحث وفقا للسيناريو الأول والثاني ينبغي بيان ما يلي :

السيناريو الاول 50 % :

المخصص قبل الصدمة = 47432411 دينار

المخصص بعد الصدمة = 56401244 دينار
الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة = 8968833 دينار
المتبقي من رأس المال = 269787219 – 8968833 = 260818386 دينار
الموجودات المرجحة بالمخاطر = 99421234 + 8968833 = 108390067 دينار
نسبة كفاية رأس المال = 260818386 ÷ 108390067 = 241%
صافي الدخل المحاسبي = 7065301 – 8968833 = (1903532)

السيناريو الثاني 200 % :

المخصص قبل الصدمة = 47432411 دينار
المخصص بعد الصدمة = 83016855 دينار
الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة = 35584444 دينار
المتبقي من رأس المال = 269787219 – 35584444 = 234202775 دينار
الموجودات المرجحة بالمخاطر = 99421234 + 35584444 = 135005678 دينار
نسبة كفاية رأس المال = 234202775 ÷ 135005678 = 173%
صافي الدخل المحاسبي (ربح / خسارة) = 7065301 – 35584444 = (28519143)

بعد بيان هذه النتائج يمكن الاطلاع على الجدول رقم (2) لكي يتم بيان اثر الأزمة المالية التي تعرضت لها عينة البحث نتيجة هذه السيناريوهات ومن ثم بيان اثرها على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة .

الجدول رقم (2) يبين اثر ألازمه المالية للمصرف عينة البحث على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة
نتيجة تطبيق اختبارات الضغط (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	قبل الأزمة (واقع الحال)	نتائج السيناريو الأول	نتائج السيناريو الثاني
رأس المال الأساسي والمساند	269787219	260818386	234202775
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	99421234	108390067	135005678
نسبة كفاية رأس المال	%271	%241	%173
صافي الدخل المحاسبي (ربح / خسارة)	7065301	(1903532)	(28519143)
تطرح إيرادات غير خاضعة للضريبة	(515047)	(515047)	(515047)
تضاف مصروفات غير مقبول ضريبياً	225294	225294	225294
الدخل الخاضع للضريبة	6775548	(2193285)	(28808896)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (1) والقوائم المالية للمصرف عينة البحث لعام 2019

إن الجدول رقم (2) يُبيِّن نتائج تطبيق اختبارات المخاطر الائتمانية على المصرف عينة البحث وفقاً للسيناريو الافتراضي الأول الأقل شِدَّة وهو ارتفاع الديون غير المنتجة بنسبة50% والسيناريو الثاني الأكثر شِدَّة بنسبة 200% ،حيث نلاحظ ارتفاع المخاطر وفقاً للسيناريو الافتراضي الأول وحدوث خسارة مالية للمصرف وأن هذه الخسارة أثَّرت بشكل كبير على أرباح المصرف وأدَّت إلى تغير نتيجة النشاط من تحقيق ربح محاسبي بمقدار 7065301 دينار إلى خسارة بمقدار (1903532) دينار وهذا بطبيعة الحال أثر على الدخل الخاضع للضريبة حيث كان قبل الصدمة 6775548 دينار وبعد الصدمة نتيجة الخسارة أصبح (2193285) دينار وفقاً للسيناريو الأقل شِدَّة وخسارة بمقدار (28519143) دينار وفقاً للسيناريو الأكثر شِدَّة ، وبسبب هذه الخسارة تغير الدخل الخاضع للضريبة إلى خسارة بمبلغ (28808896) دينار، وبالمقابل سوف تزداد الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي سيُؤدِّي ذلك إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 271% إلى 241% وفق السيناريو الأول الأقل شِدَّة ، أمَّا وفق السيناريو الثاني الأكثر شِدَّة فإنَّ نسبة كفاية رأس المال قد انخفضت إلى 173% ، وهنا ينبغي الإشارة إلى انه رغم هذا الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال الجديدة للمصرف ما زالت لم تتجاوز الحد الأدنى الذي حدَّدته لجنة بازل وهو (8%) وكذلك الحد الأدنى الذي حدَّده البنك المركزي العراقي وهو(12%) ، وختاماً يمكن القول أن المصرف عينة البحث قادر على مواجهة الأزمات المالية وأن هذه

الأزمات المالية رغم قدرة المصرف على تجاوزها ألا أنها تؤثر على نسبة كفاية رأس المال وكذلك الدخل الخاضع للضريبة وهذا يعني قبول فرضية البحث الأولى والثاني .

ثانياً : اختبارات مخاطر التركز الائتماني

وهي الاختبارات التي تتعلّق بمخاطر حركة التركزات الائتمانية الكبيرة الممنوحة من قبل المصرف عينة البحث لقطاع معين بشكل سلبي ومفاجئ مما يُؤدّي إلى خلق حالة تعثر في استرداد ديون المصرف ، ويتضمن سيناريو اختبارات مخاطر التركز الائتماني على فرضية تعثر الائتمان الممنوح لقطاع معين حيث يكون تركز الائتمان الممنوح من قبل المصرف في هذا القطاع ، وسيتم تطبيق اختبار مخاطر التركز الائتماني وفق سيناريوهين هما :

1. السيناريو الأول الأقل شِدَّة : تعثر 20% من الائتمان الممنوح للقطاع الذي يُركّز عليه المصرف أي مبلغ الصدمة الأقل شدة يساوي 20% × الائتمان الممنوح لقطاع معين .
2. السيناريو الثاني الأكثر شِدَّة : تعثر 30% من الائتمان الممنوح للقطاع الذي يُركّز عليه المصرف أي مبلغ الصدمة الأكثر شدة يسوي 30% × الائتمان الممنوح لقطاع معين .

يتم طرح مبلغ الصدمة من الائتمان المنتج وبالمقابل زيادة الائتمان غير المنتج بمقدار مبلغ الصدمة وفقاً للأهمية النسبية لكل قسم ، ومن ثم بناء المخصَّصات المطلوبة وفقاً لتعليمات احتساب المخصص والفرق بين المخصَّص قبل الصدمة والمخصَّص بعد الصدمة يُعبِّر عن مقدار الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف في حال وقوع الصدمة ، وهذه الخسارة تُؤثِّر على رأسمال المصرف وعلى الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي تُؤثِّر على نسبة كفاية رأس المال كما تُؤثِّر على ربحية المصرف .

ومن خلال الاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث يمكن تطبيق اختبارات مخاطر التركز الائتماني وفقا للسيناريوهات المقترحة أعلاه وكما مبين بالجدول أدناه .

الجدول رقم (3) يبين تطبيق اختبار مخاطر التركز الائتماني للمصرف عينة البحث وفقا للسيناريو الأول والثاني (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل		قبل الصدمة		بعد الصدمة (السيناريو الأقل شِدَّة)		بعد الصدمة (السيناريو الأكثر شِدَّة)	
		الرصيد	مقدار المخصَّص	تعثر20% من رصيد الائتمان الممنوح للقطاع المالي	المخصَّص المطلوب بعد الصدمة	تعثر30% من رصيد الائتمان الممنوح للقطاع المالي	المخصَّص المطلوب بعد الصدمة
الائتمان المنتج	جيد	123201930	2464039	99593515	1990790	87789307	1755786
	متوسط	259276520	25927652	209108637	20910864	184024695	18402470
الائتمان غير المنتج	دون المتوسط	263704	65926	1001467	250367	1370348	342587
	المشكوك في تحصيله	193921	96961	931684	465842	1300565	650283
	الائتمان الخاسر	18974794	18974794	91275566	91275566	127425953	127425953
	مجموع الائتمان غير المنتج	19432419	19040720	93208717	91991775	130096866	128418823
المجموع الكلي		401910869	47432411	401910869	114893429	401910869	148577079

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصرف عينة البحث لعام 2019

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (3) الذي ركز على تطبيق اختبار مخاطر التركز الائتماني للمصرف عينة البحث وفقا للسيناريو الأول والثاني ينبغي بيان ما يلي :

السيناريو الأول 20 % :

المخصص قبل الصدمة = 47432411 دينار
المخصص بعد الصدمة = 114893429 دينار
الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة = 67461018 دينار
المتبقي من رأس المال = 269787219 – 67461018 = 202326201 دينار
الموجودات المرجحة بالمخاطر = 99421234 + 67461018 = 166882252 دينار
نسبة كفاية رأس المال = 202326201 ÷ 166882252 = %121
صافي الدخل المحاسبي (ربح / خسارة) = 7065301 – 67461018 = (60395717) دينار

السيناريو الثاني 30 % :

المخصص قبل الصدمة = 47432411 دينار
المخصص بعد الصدمة = 148577079 دينار
الفرق بين المخصص قبل وبعد الصدمة = 101144668 دينار
المتبقي من رأس المال = 269787219 – 101144668 = 168642551 دينار
الموجودات المرجحة بالمخاطر = 99421234 + 101144668 = 200565902 دينار
نسبة كفاية رأس المال = 168642551 ÷ 200565902 = %84
صافي الدخل المحاسبي(ربح / خسارة) = 7065301 – 101144668 = (94079367) دينار

بعد بيان هذه النتائج يمكن الاطلاع على الجدول رقم (4) لكي يتم بيان اثر الأزمة المالية التي تعرضت لها عينة البحث نتيجة هذه السيناريوهات ومن ثم بيان أثرها على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة .

الجدول رقم (4) يبين اثر ألازمه المالية للمصرف عينة البحث على نسبة كفاية رأس المال والدخل الخاضع للضريبة نتيجة تطبيق اختبارات الضغط (المبالغ بآلاف الدنانير)

التفاصيل	قبل الأزمة (واقع الحال)	نتائج السيناريو الأول	نتائج السيناريو الثاني
رأس المال الأساسي والمساند	269787219	202326201	168642551
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	99421234	166882252	200565902
نسبة كفاية رأس المال	%271	%121	%84
صافي الدخل المحاسبي(ربح / خسارة)	7065301	(60395717)	(94079367)
تطرح إيرادات غير خاضعة للضريبة	(515047)	(515047)	(515047)
تضاف مصروفات غير مقبول ضريبياً	225294	225294	225294
الدخل الخاضع للضريبة	6775548	(60655470)	(94369120)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) والقوائم المالية للمصرف عينة البحث لعام 2019

إن الجدول رقم (4) يبين نتائج تطبيق اختبارات مخاطر التركز الائتماني على المصرف عينة البحث وفقاً للسيناريو الافتراضي الأول الأقل شِدَّة وهو تعثر الائتمان الممنوح للقطاع المالي بنسبة 20% والأكثر شِدَّة بنسبة 30% ، وقد تم اختيار القطاع المالي بسبب تركز الائتمان الممنوح من قبل المصرف عينة البحث على هذا القطاع ، وكانت النتائج تأثُّر أرباح المصرف وانخفاضها بشكل كبير وتحول نتيجة النشاط من تحقيق ربح بمقدار 7065301 دينار إلى خسارة بمقدار (60395717) دينار وهذا بطبيعة الحال أثر على الدخل الخاضع للضريبة حيث كان قبل الصدمة 6775548 دينار وبعد الصدمة نتيجة الخسارة أصبح (60655470) دينار وفقاً للسيناريو الأقل شِدة وإلى خسارة بمقدار (94079367) دينار وفقاً للصدمة الأكثر شِدَّة ، وبسبب هذه الخسارة تغير الدخل الخاضع للضريبة إلى خسارة بمبلغ (94369120) دينار، وبالمقابل سوف تزداد الموجودات المرجحة بالمخاطر وبالتالي سيُؤدِّي ذلك إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال حيث انخفضت نسبة كفاية رأس المال من 271% إلى 121% وفق السيناريو الأول الأقل شِدَّة ، أمَّا وفق السيناريو الثاني الأكثر شِدَّة فإنَّ نسبة كفاية رأس المال قد انخفضت إلى 84% ، وهنا ينبغي الإشارة إلى انه رغم هذا الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال الجديدة للمصرف ما زالت لم تتجاوز الحد الأدنى الذي حدَّدته لجنة بازل وهو (8%) وكذلك الحد الأدنى الذي حدَّده البنك المركزي

العراقي وهو(12%) ، وختاماً يمكن القول أن المصرف عينة البحث قادر على مواجهة الأزمات المالية وأن هذه الأزمات المالية رغم قدرة المصرف على تجاوزها ألا أنها تؤثر على نسبة كفاية رأس المال وكذلك الدخل الخاضع للضريبة وهذا يعني قبول فرضية البحث الأولى والثاني .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات .

توصل الباحث بهذا البحث إلى العديد من الاستنتاجات وهي كما يأتي :

1. رغم انخفاض نسبة كفاية رأس المال للمصرف عينة البحث نتيجة السيناريو الأول والثاني في اختبارات مخاطر الائتمان والتركز الائتماني ألا أن هذه النسب لم تتجاوز النسب المحددة من قبل البنك المركزي ولجنة بازل وهي بطبيعة الحال قادرة على مواجهة ألازمات .
2. إن نتيجة اختبارات مخاطر الائتمان أدت إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال من 271% إلى 241% وفق السيناريو الأول الأقل شِدَّة ، أمَّا وفق السيناريو الثاني الأكثر شِدَّة فإنَّ نسبة كفاية رأس المال قد انخفضت إلى 173% .
3. اختبارات مخاطر الائتمان نتج عنها أزمة مالية أدت إلى تغير نتيجة النشاط من تحقيق ربح محاسبي بمقدار 7065301 دينار إلى تحقيق خسارة بمقدار (1903532) دينار وهذا أثر على الدخل الخاضع للضريبة حيث كان قبل الصدمة 6775548 دينار وبعد الصدمة نتيجة الخسارة أصبح (2193285) دينار وفقاً للسيناريو الأقل شِدَّة وخسارة بمقدار (28519143) دينار وفقاً للسيناريو الأكثر شِدَّة ، وبسبب هذه الخسارة تغير الدخل الخاضع للضريبة إلى خسارة بمبلغ (28808896) دينار .
4. نتيجة اختبارات مخاطر التركز الائتماني نتج عنها أزمة مالية أدت إلى تحويل نتيجة النشاط من تحقيق ربح بمقدار 7065301 دينار إلى خسارة بمقدار (60395717) دينار وهذا بطبيعة الحال أثر على الدخل الخاضع للضريبة حيث كان قبل الصدمة 6775548 دينار وبعد الصدمة نتيجة الخسارة أصبح (60655470) دينار وفقاً للسيناريو الأقل شِدة وإلى خسارة بمقدار (94079367) دينار وفقاً للصدمة الأكثر شِدَّة ، وبسبب هذه الخسارة تغير الدخل الخاضع للضريبة إلى خسارة بمبلغ (94369120) دينار .

ثانياً : التوصيات .

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي :

1. التركيز على اختبارات الضغط كونها أداة لتحديد مدى قدرة المصارف على مواجهة الأزمات عن طريق قياس آثار الاختبار على كل من ملاءة رأس المال والربحية وتقييم قدرة رأس المال المصرفي على امتصاص الخسائر الكبيرة المحتملة فهي أداة لتحقيق الاستقرار المالي .
2. الابتعاد قدر الإمكان عن الأزمات المالية لأنها تؤثر على نتيجة النشاط للمصرف وكذلك تخفيض الدخل الخاضع للضريبة .
3. على المصرف عيّنة البحث القيام بتنويع المحفظة الائتمانية وعدم التركيز على قطاع معين وذلك لتقليل المخاطر إلى أدنى حد وتجنُّب الوقوع بالأزمات المالية .
4. على المصارف عيّنة البحث استغلال رؤوس الأموال الفائضة في الفرص الاستثمارية المتاحة وعدم تجميدها وذلك لزيادة أرباح المصرف وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية وارتفاع قيمته السوقية والابتعاد ولو قليلاً عن التشدُّد في منح الائتمان وتخفيض التوقُّعات المتشائمة .

مصادر البحث

أولا : المصادر العربية

1. السيسي ، صلاح الدين حسن ،" بورصات الأوراق المالية : الأهمية والأهداف ، والسبل ، ومقومات النجاح"، عالم الكتب ، مصر ، ط1 ، 2003 .
2. المكاوي ،محمد محمود ،" الأزمات الاقتصادية العالمية : المفهوم النظريات التي تفسر الأزمات "، دار الفكر والقانون ، مصر، 2012 .
3. الحسيني، فلاح حسن عداي، والدوري، مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
4. الشماع، خليل محمد، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجزء الأول، عمان، 2004.
5. التوني ، ناجي ،"الأزمات المالية "، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد 29 ، 2004 .
6. الكيلاني ، أسامة ،" اختبارات الضغط "، بطاقة تدريب ، البنك المركزي العراقي ، 2019 .
7. الكعبي ، جبار محمد علي ، فصول من نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، مكتب الكرار للطباعة ، 2003 .

8. البطريق ، يونس احمد , النظم الضريبية , الدار الجامعية ,2005 .
9. محمد ، مجيب حسن ،" تطوير مؤشرات للتنبؤ بالأزمات المصرفية "، جامعة السابع من ابريل ، كلية الاقتصاد والمحاسبة ، ليبيا ، 2016 .
10. حسين ، خليل ،" أسباب الأزمات المالية العالمية وسياسات مواجهتها "، بحث منشور ، 2008 .
11. سعد ، منتظر فاضل ،" التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق "، بحث منشور ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد الثالث ، جامعة البصرة ، العراق ، 2015 .
12. صندوق النقد العربي ،" المنهجيات الحديث لاختبارات الأوضاع الضاغطة "، فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية ، ابو ضبي ، 2018 .
13. عجوة ، علي وكريمان ، فريد ،" إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات "، عالم الكتب ،القاهرة ، ط1 ، 2005 .
14. صندوق النقد العربي ،" مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية "، اللجنة العربية للرقابة المصرفية،2009 .
15. محمد ، سعاد ، وآخرون ،" قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 34 ، 2013 .
16. يونس موته ،" تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الدافع من رأس المال والتحكم بالمخاطر "، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2015 .

ثانيا : المصادر الأجنبية :

1. Fink Steven , Crisis management : planning for the inevitable , first edition , new York : AMA , 1986 .
2. Guideline, Stress Testing, Office of the Superintendent of Financial institution Canada, 2009.
3. Austrian national bank " Risk assessment and stress testing for the Austrian banking system " Vienna , march 2006 .